نشرة صندوق النقد الدولي

موقع لحفر آبار النفط في جنوب السودان. تباطأت وتيرة التحسن في عرض النفط العالمي، وخبراء الصندوق يتوقعون أن الطاقة الإنتاجية الصافية لن تزداد إلا بالتدريج (الصورة: Roberto Schmidt/AFP)

تحليل آفاق الاقتصاد العالمي

الصندوق يتوقع استمرار أسعار النفط المرتفعة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٧ إبريل ٢٠١١

- قيود الإنتاج تحد من زيادة عرض النفط
- النمو في الأسواق الصاعدة، لا سيما الصين، يواصل دعم الطلب
- السياسات ينبغي أن تهدف إلى تيسير العملية التي تمر بها الاقتصادات في سياق التكيف مع زيادة شح النفط

من المرجح أن تظل أسعار النفط مرتفعة في المستقبل المنظور، ويقول الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي إن الحكومات ينبغي أن تنظر مجددا في مصادر طاقة بديلة قابلة للاستمرار.

طبقا لتحليل نشره الصندوق كجزء من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*، تمر أسواق النفط العالمية بفترة من الشح الزائد، حيث يواصل الطلب على النفط في الاقتصادات الصاعدة مسيرة اللحاق السريع بحجم الطلب في الاقتصادات المتقدمة، بينما بدأ تأثير قيود الإنتاج في بعض الاقتصادات المصدرة للنفط التي وصلت حقولها النفطية إلى مرحلة النضج.

وقد كان التحسن في عرض النفط بطيئا في الآونة الأخيرة، مما يعكس اختناقات الاستثمار وغيرها من القيود المعوقة، ويتوقع الصندوق أن الطاقة الإنتاجية الصافية لن تزداد إلا بالتدريج.

ويتضمن الفصل الذي يتناول شح النفط تقييما للمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط بسبب قيود العرض. فإذا أصيب عرض النفط بصدمة معاكسة مستمرة، سوف يترتب على ذلك انخفاض الناتج العالمي وارتفاع إيرادات البلدان المنتجة للنفط، وحدوث طفرة في التدفقات الرأسمالية العالمية، واتساع اختلالات الحسابات الجارية.

النفط لا يزال مسيطرا

لا يزال النفط أهم مصدر للطاقة الأولية في العالم، حيث يشكل حوالي ٣٣% من المجموع. أما النوعان الآخران من الوقود الأحفوري، وهما الفحم والغاز الطبيعي، فهما يمثلان ٢٨% و ٢٣% على الترتيب. ويفيد التحليل بأن مصادر الطاقة المتجددة تمر بمرحلة من النمو السريع، ولكنها لا تزال تمثل نسبة بسيطة من إمدادات الطاقة الأولية.

ويوضح البحث الذي أجراه الصندوق أنه بالرغم من قيود الطاقة الإنتاجية فإنه من السابق لأوانه استنتاج أن شح النفط سوف يشكل بالضرورة قيدا كبيرا على النمو العالمي.

وفي هذا الصدد يقول خبراء الصندوق: "توضح المحاكاة التحليلية التي أجريناها في هذا الفصل أن زيادة شح النفط على نحو تدريجي ومعتدل، وفقا لتوقعات العرض الصادرة عن جهات أخرى، قد تشكل قيدا ثانويا وحسب على النمو العالمي في الأجل المتوسط إلى الطويل." و وعلى وجه التحديد، يُلاحَظ أن حدوث تحول هبوطي في النمو الاتجاهي لعرض النفط بمقدار نقطة مئوية واحدة ــ من ١,٨% إلى ٠,٨% ــ يؤدي إلى تراجع النمو العالمي السنوي بأقل من ٠,٢٥% في الأجل المتوسط والطويل.

غير أنه ينبغي عدم الاستهانة بهذه الآثار الطفيفة على النمو العالمي لأن الآثار المترتبة على الشح القائم أو على زيادته قد تتجاوز هذه الحدود، حسبما يشير تحليل آفاق الاقتصاد العالمي.

فنظرا للمخاطر التي تهدد إمدادات النفط، ومنها المخاطر الجغرافية–السياسية، يمكن أن يصبح شح النفط أكثر حدة وقد يظهر في شكل تغيرات كبيرة ومفاجئة. ومن ثم ستكون الآثار على النمو أكبر أيضا.

وإضافة إلى ذلك، فليس من المؤكد ما إذا كان الاقتصاد العالمي قادرا على التكيف بسهولة مع زيادة شح النفط حسبما يفترض الباحثون، في ظل إعادة التوزيع والتحولات القطاعية. فمع زيادة شح النفط تتكبد العمالة وأصحاب رأس المال خسائر في القطاعات كثيفة الاستخدام للنفط. ويمكن في نهاية المطاف تعويض جزء من هذا الخسائر عن طريق زيادة الإنتاج في القطاعات ضعيفة الاستخدام للنفط، لكن التغيير في هذا الصدد قد يقابل بالمقاومة. وهناك مسألة أخرى تتعلق بوقوع آثار سلبية أكبر على النمو، لأن تأثير شح النفط قد لا يقتصر على زيادة التكاليف وخفض مستويات الإنتاجية، وإنما يمتد أيضا إلى عرقلة نمو الإنتاجية.

انعكاسات حدوث صدمة في العرض

من المرجح أن يؤدي حدوث صدمة معاكسة مستمرة في عرض النفط إلى اتساع اختلالات الحسابات الجارية، وزيادة عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي. ويقول الاقتصاديون إن ذلك يؤكد ضرورة الحد من المخاطر المرتبطة بتزايد اختلالات الحسابات الجارية وضخامة التدفقات الرأسمالية.

ومن الضروري أيضا مواصلة التقدم في إصلاح القطاع المالي، حيث تشكل أنشطة الوساطة الكفؤة بشأن هذه التدفقات مطلبا أساسيا لتحقيق الاستقرار المالي.

إجراءات السياسة

يوضح البحث أن هناك مجالين أساسيين لإجراءات السياسة التي تخفف التأثير الناجم عن شح النفط.

- بالنظر إلى احتمال زيادة شح النفط إلى حد كبير غير متوقع، ينبغي لصناع السياسات مراجعة ما إذا كانت أطر السياسة الحالية تساعد على التكيف مع الأحداث. فمن المحبذ انتهاج سياسات اقتصادية كلية تسهل تعديل الأسعار النسبية وتوفيق الموارد، وسياسات هيكلية تعزز دور إشارات الأسعار.
- ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى السياسات الرامية إلى تخفيض مخاطر شح النفط، وهو ما يشمل إيجاد مصادر طاقة بديلة قابلة للاستمرار.